THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

تلقيه

السكرتير الثاني وريف الحلبي

أمام

الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية

حول

تعزيز التكامل الاجتماعي

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٥ شباط ٢٠٠٩

السيد الرئيس،

أسمحوا لي في البداية أن أهنئكم والمكتب على انتخابكم، ونؤكد ثقتنا في أن قيادتكم أعمال هذه الدورة الهامة ستقودنا إلى النتائج المرجّوة. وينضم وفد بلادي إلى بيان مندوب السودان الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد الرئيس،

إن التزامنا بوثيقة كوبنهاغن وكوبنهاغن + ٥ هو التزام دائم ومستمر، ونحن نسعى جميعا لمراجعة وتقييم التقدم المحرز والعقبات المصادفة لتحديد ما يلزم اتخاذه من مبادرات للتعجيل بتمتع الجميع بالتنمية الاجتماعية. وقد أرست نتائج هذين المؤتمرين توافقا في الآراء فيما يتصل بالقضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل تهيئة مجتمعات مستقرة وآمنة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وفي ظل الأزمات العالمية وتصاعد الحروب العدوانية والانتهاكات الخطيرة واللاإنسانية للقانون الدولي بما فيها القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين، تواجه دولنا باستمرار تحديات كبيرة وتهديدات خطيرة من شأنها أن تقضي على كافة الجهود المحلية المبذولة في مجال تحقيق النمو المستدام وتهيئة مجتمع مستقر وآمن يعيش أبناؤه بكرامة وقائم على العدل للجميع. واستمراراً للعمل الوطني الداعم للقضايا الهامة التي تم الالتزام بها، قامت الجمهورية العربية السورية باتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات في هذا المجال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من جهة، ولضمان عدالة توزيع الدخل الزيادة المستمرة له من جهة ثانية. كما ركزت الحكومة السورية في سياستها الاقتصادية والاجتماعية على تطوير البنية التحتية وتطبيق البرامج الاستهدافية لكافة فئات المجتمع، بمن فيهم المهاجرين والمشردين داخليا واللاجئين على أراضيها، لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الظروف القاهرة التي تواجه دول المنطقة وفي ظل الأزمات العالمية التي تتحدى

كافة دول العالم، الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية اندماج الجميع في مجتمع يسوده الوئام والسلام. وتعمل الحكومة السورية على تمكين الأسرة من الوصول إلى مستوى لائق للخدمات عبر استراتيجيات اجتماعية اقتصادية للموائمة بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، بصفتها الخلية الأساسية في المجتمع وأنها تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية، وهي قوة دافعة للتماسك والتكامل الاجتماعي. كما تعمل الحكومة أيضا على تمكين الشباب كأداة فاعلة في عملية البناء والتطوير ورسم خارطة المستقبل والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم والمشاركة السياسية والاستفادة من الطاقات البشرية لزجهم في عملية التنمية البشرية. أما فيما يتعلق بالسياسات المتخذه بشأن رعاية المسنين وحماية حقوقهم وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، فتعمل الحكومة السورية على ضمان ذلك من خلال الخطة الوطنية التي أعدتها في إطار تنفيذ أهداف الخطة العربية لكبار السن حتى عام ٢٠١٥ وخطة مدريد. كما تم تطوير برامج الخدمة الاجتماعية بجميع أشكالها للأشخاص ذوي الإعاقة والأخذ بالاعتبار كافة المقررات والتوصيات الخاصة بأوضاعهم، وبحقوقهم لا سيما في مجال تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج منظور الإعاقة بشكل أفضل في أنشطة التنمية الاجتماعية وتوفير فرص العمل وتحسين إمكانية الوصول إليها أمام المعوقين.

السيد الرئيس،

إن خلق بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية يتطلب ترابطاً وثيقاً بين المستويين الوطني والدولي في كافة مجالات بحثنا. ففي ظل الاحتلال الأجنبي واستمرار سياسات العدوان واستخدام أنماط الأسلحة المحرمة دوليا، والتي غالبا ما يكون لها أثر طويل الأمد على حياة الإنسان وتسبب الإعاقات وتحد من التمتع الفعال بحقوق الإنسان، فإنه ينبغي علينا جميعا مخاطبة ومعالجة أوضاع الشعوب

الرازحة تحت الاحتلال، والمتعرضة دوما للعدوان السافر وللحصار الجائر، وبذل مزيدا من الجهود لخلق بيئة تمكينية تعمل على إزالة كافة العقبات الماثلة أمام إعمال حقهم في تقرير المصير، الأمر الذي إذا لم يتحقق سوف يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحول دون الإدماج الاجتماعي وتأمين العيش الكريم، بما يخالف كافة القوانين والشرائع الدولية والالتزامات التي تعهدت دولنا بتحقيقها من أجل تهيئة مجتمعات مستقرة وآمنة وقائمة على العدل للجميع.

وشكراً السيد الرئيس،